

ثالثاً: ضابط الشمولية أو الضابط الحضاري

يجب أن يمتلك الباحث رؤية شمولية تمكّنه من اكتشاف الإشكاليات الكامنة بين ثنايا الكتب، فقد يعثر على علم متكامل أو تفسيرٍ نفيسٍ مبثوثٍ في الصفحات، أو يقف على مسألة لم تُبحث بعدُ وتستحق الدراسة والمعالجة. كما قد تُفرز التطوّرات الحضارية المعاصرة إشكالاتٍ فقهية جديدة تستوجب بحثاً معمقاً في أقوال الفقهاء واجتهاداتهم. ومن مجموع هذه المصادر تتشكّل . لدى الباحث القدرة على صياغة مشكلته البحثية وصقلها بمنهجية علمية رصينة

إذاً هناك علاقة بين التقدم الحضاري والبحث العلمي ؛ إذ لا تقوم حضارة بلا علم و لا يوجد علم الا بالبحث العلمي

رابعاً: ضابط الواقعية

تُعَدّ الواقعية من أهم الضوابط المنهجية التي ينبغي مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، لأنها ترتبط بإمكان إنجازه ضمن الوقت المحدد وضمن إمكانيات الباحث العلمية والمادية.

ومقتضى هذا الضابط أن يختار الباحث موضوعاً قابلاً للإنجاز فعلاً، لا موضوعاً أكبر من طاقته أو أوسع من الزمن المتاح له. فكثير من الموضوعات العلمية تبدو ثرية وجاذبة، لكنها تحتاج إلى سنوات من العمل المتواصل أو إلى مصادر يصعب الوصول إليها، مما يجعل الالتزام بها مخاطرة تُفضي غالباً إلى ضعف البحث أو تعثره.

هل معنى هذا ان طالب البكالوريوس لا يمكنه البحث في الموضوعات الواسعة ؟

أثار الدكتور فريد الانصاري هذه الاشكالية وتكلم عن مجموعة من القيود العلمية التي تضبط العنوان وتجعله قابلاً للإنجاز في الوقت المحدد وهي "المانع المكاني، والزماني، الوصفي، الانتخابي، الطبيعي"

١- المانع المكاني

وهو تقييد الموضوع بمكان محدّد، مثل دراسة ظاهرة ما في بلد معيّن، أو عند مدرسة فكرية بعينها، أو ضمن نطاق جغرافي محدود.

مثال: "الاختلاف الفقهي في المغرب الأقصى في القرن الثامن الهجري."

٢- المانع الزمني

وهو حصر البحث في زمن محدّد، بحيث يتحول الموضوع من سعة مطلقة إلى نطاق تاريخي مضبوط.

مثال: "نظرية النسخ عند المفسرين في القرن الرابع الهجري."

٣- المانع الوصفي

أي الاقتصار على وصف جانب معين من الموضوع دون جميع أبعاده، مثل الجانب التفسيري فقط أو الجانب الفقهي فقط.

مثال: "التعليل عند الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف."

٤- المانع الانتخابي

وهو اختيار نموذج واحد أو شخصية أو مدرسة تمثل الموضوع، بدل التوسع في الجميع.

مثال: "القراءات الحدائثة من خلال نموذج نصر حامد أبو زيد."

٥- المانع الطبيعي (الموضوعي)

وهو تقييد البحث بطبيعة المادة، كجمع روايات موضوع معين أو دراسة جانب لغوي أو أصولي خاص، بحيث يتقلص نطاق البحث تبعاً لطبيعة المادة نفسها.

إذاً نستطيع بهذه القيود ان نجعل أي موضوع واسع قابلاً للإنجاز؛ لأن الباحث لا يدرسه في شموله المطلق، بل في جزء محدّد منه، مما يحقق شرط الواقعية، وبذلك يتضح أن الموضوع الواسع ليس مانعاً بحد ذاته، وإنما المانع الحقيقي هو عدم وجود ضوابط.

أين نضع هذه الموانع ؟

اما ان نضعها في العنوان كالأمتلة السابقة أو في حدود الدراسة عند كتابة مقدمة البحث ولكن الافضل ان توضع في العنوان .

هل نضع جميع الموانع في البحث؟

الإجابة يكفي مانع واحدا لتقييد سعة الموضوع .

نماذج تطبيقية :

تطور مفهوم المقاصد الشرعية موضوع واسع حدده؟

التطور العقدي عند الامامية موضوع واسع حدده؟

جهود الامام الطبري العلمية موضوع واسع حدده؟

القراءات الحديثة للقرآن الكريم موضوع واسع حدده؟

الضابط المنهجي :

يُعدّ الضابط المنهجي من أهم الضوابط التي يجب أن يلتزم بها الباحث؛ لأنه يحميه من الوقوع في العشوائية والارتباك أثناء كتابة البحث، ويُعينه على الوصول إلى نتائج صحيحة. فالمنهج هو الطريق الذي يسير فيه الباحث خطوة بخطوة، وهو الذي يحدد له كيف يبدأ بحثه، وكيف يجمع المعلومات، وكيف يحللها ويستفيد منها.

وعندما يختار الطالب موضوع بحثه، لا بد أن يسأل نفسه مجموعة من الأسئلة المهمة، مثل:

ما الطريق المناسب لمعالجة هذا الموضوع؟

هل سأستخدم المنهج الوصفي أم التحليلي أم التاريخي؟

كيف سأجمع المادة العلمية، وكيف سأوثق المعلومات؟

وهل يكفي هذا المنهج لتحقيق أهداف البحث أم أحتاج إلى أكثر من منهج؟

هذه الأسئلة تساعد الطالب على تحديد منهجيته بوضوح، وتجعله قادرًا على كتابة بحث منظم، بعيدٍ عن التخبط، ويعتمد على خطوات علمية صحيحة.

إذا من خلال ما ذكرناه في المحاضرات السابقة يتبين ان هناك فرق بين المنهج والمنهجية ؟
فالمنهج: هو الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول الى النتائج الصحيحة (وصفي، تحليلي،
تاريخي...).

أما المنهجية: هي الخطة العامة التي تنظم كل خطوات البحث، من اختيار الموضوع إلى جمع
المعلومات وتحليلها

الاستنتاج

المنهج جزء من المنهجية، والمنهجية أوسع واشمل؛ لأنها تتضمن كل العمل البحثي.